فرص الاستثمار الحقيقي بمنطقة الجلفة:
الإدارة السياحية للموارد المائية حتمية أم خيار؟

د.عسالي بولرباح ،جامعة الجلفة
bou.assali@gmail.com

الملخص:

تركز هذه المداخلة على أحد جوانب المحور الأول، المتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، على أساس حجم الثروة المائية التي تزخر بها منطقة الجلفة، في مقابل إهدار وسوء تسيير المرافق القائمة على استغلال تلك الموارد.

ويتم التطرق إلى الموضوع، من وجهة نظر ترشيد استغلال الموارد، باعتبارها نظرة ضرورية، وليست مجرد نشاطات مكملة، في ظل محدودية الموارد وقابليتها للنفاد، بالتركيز على هذا الخيار/الحتمية باعتباره استثمارا حقيقيا.

مقدمة:

في الوقت الذي تركز فيه أغلب الدراسات على ندرة الموارد ومحدوديتها في الكثير من الدول، وتؤرق صانعي السياسات العامة في تلك الدول، يعد ترشيد استغلال الموارد المتاحة بتنوع استخداماتها الشغل الشاغل لدارسي التنمية والمهتمين بالتطوير في بلداننا، مما يفرض على مختلف الفاعلين"القطاع الخاص، المجتمع المدني، الجامعة، مراكز الدراسات والتفكير" المساهمة رفقة صانعي القرار في صنع واتخاذ القرارات التنموية السليمة، بما يتيح إمكانية اقتناص الفرص المتاحة، واجتناب التهديدات التي تعيق التنمية المحلية منها والشاملة.

أولا: إطار مفاهيمي:

1. تعريف الاستثمار الحقيقي:

يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع والذهب. ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل خدمة[1].

وترتبط الاستثمارات الحقيقية بصفة مباشرة بالطبيعة أي البيئة المحيطة بها، مما يجعلها تتمحور حول كيانات مادية ملموسة[2].

2. أدوات الاستثمار الحقيقي:

نحاول أن نركز على أهم الأدوات التي تناسب مجال تدخلنا؛ حيث تحتل العقارات[3] المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية ويتم الاستثمار فيها مباشرة عندما يقوم بشراء عقار حقيقي(مباني أو أراضي)؛ أو بطريقة غير مباشرة عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لأحد المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات.

ويوفر الاستثمار في العقار درجة مرتفعة من الأمان تفوق تلك المحققة في الاستثمار في الأوراق المالية لأن المستثمر بالعقار يحوز أصلا حقيقيا له مطلق الحرية بالتصرف؛ بالإضافة إلى بعض الامتيازات الضريبية المطبقة على هذا النوع من الاستثمارات.

كما يعتبر الاستثمار في المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا، التي قد تقدم تجارة أو صناعة سلع مثلما تلبي خدمات. وهو من أنسب أدوات الاستثمار ذات الدخل المستمر، كما يوفر للمستثمر هامشا كبيرا من الأمان، لحيازته على أصل له قيمة ذاتية، كما توفر المشروعات الاقتصادية للمستثمر ميزة ملائمة ما يتناسب مع ميوله وتخصصه، بالإضافة إلى الدور الاجتماعي المهم التي تؤديه تلك المشروعات لأنها تنتج سلعاً أو خدمات تحقق إشباعا حقيقيا للأفراد أو للمجتمع من جهة؛ وتوفر فرصا مهمة للعمالة الوطنية.

ثانيا: الاستثمار في قطاع السياحة:

بالتركيز على أداتين الاستثمار الحقيقي التي ركزنا عليهما (العقار والمشاريع الاقتصادية) يمكننا أن نسلط الضوء على السياحة باعتبارها قطاعا حيويا لتحقيق التنمية بأبعادها المختلفة، ولكونها موردا ماليا هاما، محليا ووطنيا، كنموذج لأحد مجالات الاستثمار الحقيقي.

ويلخص البعض[4] مبررات اتجاه العديد من الدول إلى قطاع السياحة، وإعطاءه أولوية محلية ووطنية، فيما يلي:

* خلق مناصب عمل: ذلك أن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، مما يسمح لقطاع السياحة بخلق فرص عمل هامة تصل لحدود القطاعات الأخرى التي تجهزها بمستلزمات الإنتاج؛

* تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: حيث تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة؛

* تحسين ميزان المدفوعات: تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة.

ثالثا: واقع السياحة كقطاع استثمار حقيقي في الجزائر:

1. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

رغم أنّ الاهتمام بالسياحة في الجزائر لا يتناسب مع ما تتمتع به من مقومات سياحية، وكذلك الأمر بالنسبة للمنطقة، ورغم الوتيرة المنخفضة لارتفاع نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الوطني (أنظر الجدول رقم 01)، إلا أنّ التوجه المعلن بتبني إستراتيجية الخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وتطوير النشاطات السياحية الفرعية في السنوات الأخيرة، يجعلنا نتوقع ارتفاعا ملموساً في تلك النسبة، ليس فقط نتيجة التصريحات الرسمية في هذا المجال، باعتباره خيارا استراتيجياً، ولكن لكونه حتمية تاريخية تفرضها محدودية الموارد وقابليتها للنفاذ، خاصة تلك المرتبطة منها بالطاقة الأحفورية.

2. مساهمة السياحة في العمالة الجزائرية:

إذا كان قطاع السياحة على المستوى العالمي قد استوعب أكثر من 230 مليون شخص حسب تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة سنة 2006، مثلما تضاعفت الفرص الوظيفية في قطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى[5]. فإنّ مساهمة القطاع السياحي في عالم الشغل في الجزائر سواء تعلق الأمر بالعمالة المباشرة المرتبطة بالمؤسسات السياحية أو بالعمالة غير المباشرة الموزعة على القطاعات الاقتصادية المغذية للنشاط السياحي قد ارتفع بوتيرة متواضعة جدا، حيث لم تتعدى تلك النسبة 5,4 % من حجم العمالة بالاقتصاد الوطني(الجدول رقم 02).

جدول رقم 01: تعداد العاملين في القطاع السياحي في الجزائر ما بين 1999-2005

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عمالة مباشرة مرتبطة بالمؤسسات السياحية	7000	11290	11288	12261	16516	18040	24412
عمالة غير مباشرة مرتبطة بالمؤسسات المغذية للقطاع السياحي (المقاهي، المطاعم)	_	_	82000	95000	103000	165000	172000

المصدر:عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحية المستدامة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص 248 و 249.

3. مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات:

يعبّر ميزان السياحة والسفر عن الفرق بين ما يمرّ عبر الجهاز المصرفي من متحصلات خاصة بالسياحة القادمة مطروحا منه مدفوعات السياحة العكسية إلى الخارج

وبمقارنة بسيطة بين الخدمات السياحية المقدمة في الخارج وحتى في البلدان الشقيقة المجاورة، وبين نوعية وأسلوب تقديم تلك الخدمات في الجزائر، ندرك الأسباب التي اختل بواسطتها الميزان بين النفقات السياحية والإيرادات المحصلة، وأهم تلك الأسباب:

- ضعف نوعية المنتجات وخدمات السياحة الجزائرية؛
- فقر واضح في مراكز الإيواء والفندقة في طاقة الاستيعاب وفي نوعية الخدمة؛
- ارتفاع أسعار تلك الخدمات بالنسبة للمواطنين مقارنة بالأسعار المعقولة والنوعية المقبولة في الدول الشقيقة، وقد يعود ذلك إلى ارتفاع معدلات الضرائب على الأرباح المفروضة على الفنادق والأنشطة السياحية؛
- غياب الأمن السياحي وطمأنينة الاستجمام، أين يسافر المواطنون لطلبها في بلدان أخرى، ناهيك عن الأجانب؛
- تدهور التراث الطبيعي والثقافي: ويتقاسم المسؤولية عن هذا التدهور الجهات الرسمية نتيجة سوء التسيير والسكان نتيجة غياب الثقافة السياحية لديهم؛
- تدهور الصناعة التقليدية: كونها تشكل عاملا مهما لجذب السائح الذي غالبا ما يحرص على اقتناء التذكارات والهدايا ذات الطابع التقليدي للمنطقة؛

- ارتفاع أسعار النقل الجوي في شركات النقل الجزائرية مقارنة بالأسعار المعمول بها من قبل الدول الأخرى؛
- قلة عدد وضعف أداء الجمعيات السياحية، وعدم قيامها بالدور المنوط بها في ترقية الصورة السياحية للجزائر على المستويين الداخلي والخارجي.

رابعا: السياحة المائية في منطقة الجلفة "فرصة استثمارية واعدة":

ما يهمّنا في الإطار النظري الذي رسمت ضمنه الدولة مخططها التوجيهي للتهيئة السياحية **في** آفاقه المتوسطة 2015 و الطويلة 2025 [6] ، هو مدى ترجمة تلك الأداة لإرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر. على أساس ضرورة تغيير النظرة لهذا القطاع الحيوي لا باعتباره خيارا ضمن مجموعة اختيارات، ونشاطا ثانويا مكمّلا[7] ، بل ضرورة وحتمية تنموية، وموردا بديلا لقطاع المحروقات مصدر الميزانية الأضخم والوحيد تقريباً.

إلاّ أنّه ورغم وجود مياه في شكل مجاري على غرار أودية: الشلف، المقطع، تافنة، سيق، سير، سباو، الصومام، الرمال، الوادي الكبير وسيبوس[8] لكن تلك المجاري تأخذ مصدرها من ينابيع طبيعية وعرة وضيقة (150 إلى 200 كلم عرضا) تتوقف غزارتها على تفاوت سقوط الأمطار وانتظامها أو عدم انتظامها، مما يجعلها جافة في الصيف، فإنّ ما يمكن أن نركّز عليه في منطقة الجلفة في مجال الموارد المائية الحمامات المعدنية، على عكس المناطق السياحية التي تركز على السياحة البحرية.

ومن المؤسف أن لا تتضمن دراسة أجرتها سابقاً المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية، حين أحصت الحمامات المعدنية، أي من المواقع المعدنية في تلك المنطقة، حيث شمل إحصاؤها 202 منبع يتواجد معظمها في الشمال الجزائري، وأولت السلطات آنذاك تلك الحمامات بالاهتمام والتثمين، ابتداء من التحاليل الفيزيائية والكيميائية لتحديد خصائص كل منبع من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية، حيث أثبتت وجود أربعة أنماط للمنابع[9]:

* منابع مياه ذات حرارة منخفضة (Hypo thermales).
* منابع ذات مياه متوسطة (Meso thermes).
* منابع مياه ذات حرارة مرتفعة (Hyperthermies).
* منابع مياه ذات فائدة علاجية (Ortho thermes).

أمّا في منطقة الجلفة؛ فإنّ هذا النوع من السياحة يشكل مطلباً ملحاً، اقتصادياً واجتماعياً، وحتى ثقافياً؛ ذلك أنّه وقبل أن يمثّل حاجة سياحية يتوق المواطن في الجلفة وما جاورها من خلال تلك المحطات (حمام الشارف، حمام المصران، حمام قطارة، والعديد من المنابع التي لم يتم الكشف عنها) إلى قضاء عطلته للاستجمام والراحة، فإنه بمثابة الملاذ الحتمي للمتضررين من برد المنطقة وقساوة شتائها، أو للعلاج من الأمراض الجلدية، والخيار الأهم من ضمن جملة خيارات سياحية تتلائم وطبيعة المجتمع المحافظ، أين يفضل أغلب أبناء العائلات المحافظة السياحة المعدنية على السياحة البحرية لعدة اعتبارات، ناهيك عن التكلفة المعقولة والأثر الاقتصادي الإيجابي مقارنة بالتنقل إلى مناطق أخرى، وقبل ذلك كله إرادة المواطنين التمتع بمقدرات بلدهم واستفادتهم من موارد منطقتهم، في أبسط صورة للمارسة حقوق المواطنة، أمام المرافق العمومية والتي من أهمها الموارد الطبيعية، والتي تهدف أساساً إلى تحقيق الرضا العام والمنفعة العمومية..

إنّ توجيه الاهتمام إلى هذا النوع من الاستثمار:

- يمكّن الدولة والجماعات المحلية من الاستفادة من مداخيلها لتنمية مشاريعها عموماً، وفي تلك المناطق بصفة خاصة؛
- يوفّر لمواطني تلك المناطق فرصاً عديدة للشغل، داخل مرافق الحمام و في محيطه؛
- يتيح للمستثمرين الخواص الانتفاع من إمكانات المنطقة بالنشاط في مجال التجارة أو النقل أو الترفيه؛
- يرفع من سمعة الولاية السياحية عموماً باعتبارها صروحاً تنموياً وأقطاباً استجمامية علاجية على مستوى الوطن؛
- يوفّر للمواطن بالدرجة الأولى ملاذاً آمناً للاستجمام والعلاج، ويوفّر عليه عناء التنقل إلى ولايات أخرى ومصاريف إضافية، لاسيما في ظل المواصفات الطبيعية التي توفّرها تلك المحطات: مثل "حمّام الشارف" وهواءه الجبلي المنعش، و"حمّام المصران" المحاط بالكثابين الرملية الخلابة، و"حمّام قطارة" ومناخه الصحراوي الدافئ،...إلخ.

بإمكاننا كباحثين وصناع قرار ومواطنين ومؤتمنين على هذه المواقع أن نتصوّر كم تاجراً وكم وسيلة نقل وكم صاحب استثمار فندقي وكم عامل يمكن أن تستوعب تلك المشاريع، وكم مبالغاً يمكن للخزينة العمومية أن تجنيها، وقبل ذلك كله كم مواطناً من المنطقة أو من المناطق المجاورة أو من جميع ربوع الوطن أن يستفيد من مزاياها الاستجمامية والعلاجية.

والخطوة الأولى – في نظرنا – لتفعيل هذا النوع من الاستثمار، هي الاستمرار في تشجيع الامتيازات الممنوحة لمستثمرين خواص في تلك الحمامات، الذين أبدوا استعدادهم للعمل في هذا المجال الحيوي،

وكذلك في مجال استغلال مياه المنابع المعدنية المكتشفة حديثا، على غرار عين حجر الملح، وغيرها ممن يقصدها المواطنون كثير، وتسهيل الإجراءات الإدارية لانطلاق الأشغال، وتوصيل تلك الخدمات للمواطنين في أحسن الظروف.

وللاستفادة القصوى من تلك الموارد التي ذكرنا، يمكننا الاستعانة بأسلوب إدارة التنمية المستدامة، حيث تجمع مختلف التعريفات لمفهوم السياحة المستدامة في إعلان مانيلا 1980، وفي اكوبولكو 1982، وفي صوفيا 1985، وفي القاهرة 1995، على كونها نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها؛ ما يعني وجود ثلاثة مظاهر متداخلة[10]:

- الاستدامة الاقتصادية؛
- الاستدامة الاجتماعية والثقافية؛
- الاستدامة البيئية.

وعلى هذا الأساس تقتضي الإدارة السياحية التي نقترح؛ التركيز على مختلف أطراف الخدمة السياحية، ابتداء من الموارد: الطبيعية، المادية والبشرية، ووصولا إلى المرتفقين المستفيدين من تلك الخدمات، بالإضافة إلى الاستفادة من التغذية العكسية للآثار الناتجة والمتوقعة عن تأدية تلك الخدمات وتفاعل الزوار معها (الشكل أ).

قائمة المراجع والهوامش:

1 زياد رمضان ، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، عمان، ط3، 2005، ص 37.

2 نفس المرجع السابق، ص 16.

3 محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص ص82 ،83.

4 وهيبة ليازيد، "السياحة بالجزائر إمكانيات ضخمة ومعوقات عديدة"، **الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة** ، 09-10 مارس 2010 ، جامعة بسكرة، ص 4 و5.

5عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحية المستدامة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص 248.

6 نفس المرجع السابق ، ص 127 و 128.

7 حتى في التصريحات الرسمية لمسؤولي القطاع.

8 خالد كواش"مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الأول، جامعة الشلف، ص218.

9 الديوان الوطني للسياحة، **دليل الحمامات المعدنية الجزائرية**، 2007.

10 د.حابس سماوي ومحمود القيسوني، "الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي"، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، جامعة الدول العربية، **الندوة الإقليمية الثانية حول السياحة المستدامة في الوطن العربي**، بيروت، 14-16 أكتوبر 2002، ص 07.